# الفصل التاسع

# موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

## نظرة عامة

استفاد أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2017 من التحسن النسبي الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، مما نتج عنه ارتفاع الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بما يزيد عن الضعف ليبلغ حوالي 174.1 مليار دولار. إضافة لذلك فقد انخفض العجز بصافي التحويلات، بالتالي تحول العجز المسجل في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 الى فائض قدره 30.3 مليار دولار يمثل 1.2 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2017. وقد نتج عن تلك التطورات السابقة انكماش العجز الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة ليقتصر على حوالي 57.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع عجز بلغ حوالي 137.5 مليار دولار محقق خلال العام السابق، مسجلاً نسبة تراجع بلغت نحو 58 بالمائة.

على صعيد الدين الخارجي، ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 10.1 في المائة في عام 2017 ليصل إلى حوالي 256.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 233.3 مليار دولار في عام 2016. تُعزي الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المُرتفع في ضوء الضغوطات المالية التي تواجهها. من جانب آخر، ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، بنسبة بلغت 54.5 في المائة لتبلغ حوالي 29.3 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بنحو 18.9 مليار دولار في عام 2016.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 بحوالي 4.3 نقطة مئوية، حيث وصلت إلى نحو 31 في المائة مقارنة بحوالي 26.7 في المائة في عام 2016. جاء ذلك نتيجة لتسارُع نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي نما بنسبة 3.8 في المائة في نفس العام. وفي ذات السياق، ارتفع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة في عام 2017 بحوالي 4.1 نقطة مئوية ليصل إلى 13.7 في المائة مقارنة بنحو 9.6 في عام 2016.

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2017 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال ذلك العام. من جانب أخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل اليورو والدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف.

## موازين المدفوعات

### الموازين التجارية

تحسن الفائض في الميزان التجاري خلال عام 2017 بشكل ملحوظ كنتيجة أساسية للتحسن الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، جاء ذلك بعد ان شهد عام 2016 تحقيق الدول العربية أدنى مستوى يحققه فائض الميزان التجاري خلال العقدين الاخيرين. فقد ارتفع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة من مستوى بلغ نحو 70.5 مليار دولار خلال

عام 2016 ليصل الى نحو 174.1 مليار دولار خلال عام 2017، محققاً نسبة زيادة قدرها 146.9 في المائة. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بنسبة 17.4 في المائة لتصل الى نحو 894.9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 762.2 مليار دولار خلال العام السابق، كنتيجة للتحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. كما ارتفعت الواردات السلعية الإجمالية للدول العربية بنسبة بلغت نحو 4.2 في المائة لتصل إلى 720.8 مليار دولار. اسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع نسبة فائض الموازين التجارية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 لتصل إلى نحو 7.1 في المائة مقارنة بنسبة قدرها 3.0 في المائة خلال عام 2016، الملحقان (1/9- أ) و(2/9) والشكل (1).

**الشكل (1): تطور رصيد الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة (2013-2017*)**

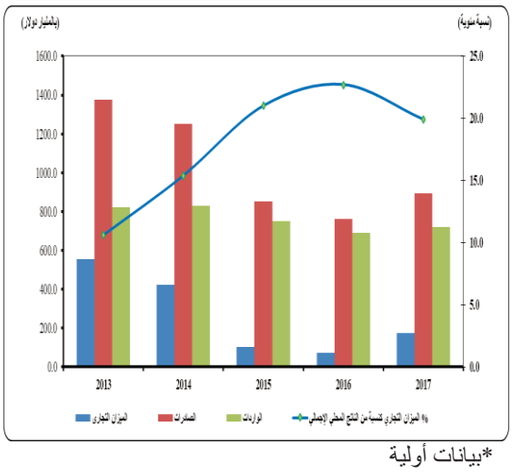


*بيانات أولية

المصدر: الملحق (1/9 "أ") و(2/9).

على صعيد تطور أرصدة الميزان التجاري للدول العربية كمجموعات، سجل الفائض المحقق لمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] خلال عام 2017 ارتفاعاً بنحو 45.0 في المائة ليبلغ حوالي 253.1 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 174.5 مليار دولار محقق خلال العام السابق. يرجع ذلك لزيادة قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 13.3 في المائة لتبلغ حوالي 705.5 مليار دولار بسبب تحسن أسعار النفط العالمية على الرغم من تراجع كميات الانتاج. كما ارتفعت قيمة المدفوعات عن الواردات السلعية الاجمالية لدول المجلس خلال عام 2017 بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.9 في المائة لتبلغ 452.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 448.2 مليار دولار محققة خلال عام 2016، تماشياً مع مستويات الانفاق الحكومي وأثرها على الواردات من السلع الاستثمارية. نتيجة للتطورات السابقة ارتفعت خلال عام 2017 نسبة فائض الميزان التجاري في كافة دول المجموعة الى الناتج المحلى الإجمالي لتسجل نسب تفاوتت بين نحو 12.1 في المائة في عُمان و21.9 بالمائة في قطر، فيما عدا البحرين التي سجلت تراجعاً في العجز خلال عام 2017 ليقتصر على 1.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي، الشكل (2).

**الشكل (2): نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2016-2017*)**

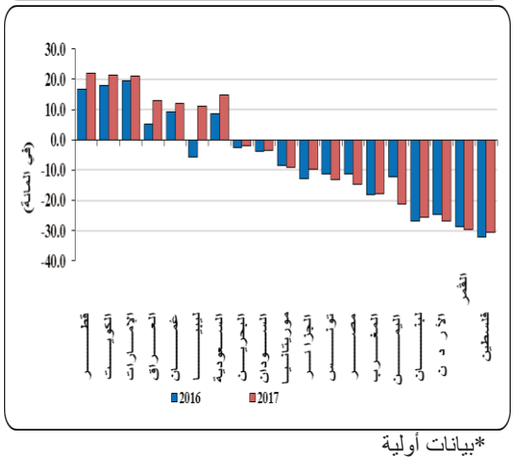


*بيانات أولية

المصدر: الملحق (2/9).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط[2]، فقد تحول العجز المُسجل بالميزان التجاري لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 البالغ نحو 16.5 مليار دولار الى فائض بلغ نحو 8.9 مليار دولار خلال عام 2017،

[1] تتضمن كل من الامارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، وقطر والكويت.

[2] تتضمن كل من الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

حيث ارتفعت قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2017 بنسبة 64.3 في المائة لتبلغ حوالي 106.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 64.9 مليار دولار محققة بعام 2016، جاء ذلك نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية والزيادة الجزئية في كميات الإنتاج مع استقرار الأوضاع الداخلية في بعض دول المجموعة. كما زادت قيمة الواردات السلعية في هذه المجموعة من الدول بنسبة قدرها 20.0 في المائة لتصل الى حوالي 97.7 مليار دولار خلال عام 2017.

على مستوى دول المجموعة فرادى، ارتفع الفائض المحقق بالعراق خلال عام 2017 ليصل الى نحو 12.9 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي. وتحول العجز الى فائض بلغ نحو 11 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي في ليبيا، في حين تراجع العجز بالميزان التجاري للجزائر ليسجل نحو 9.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017. أما اليمن فقد سجلت ارتفاعاً في العجز لتبلغ نسبته من الناتج المحلى الإجمالي نحو 21.3 في المائة بعام 2017.

وبالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط[3]، فقد حققت هذه المجموعة من الدول زيادة طفيفة بعجز الميزان التجاري خلال عام 2017 بنسبة بلغت 0.5 في المائة ليصل الى نحو 87.9 مليار دولار. جاء ذلك كمحصلة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية لدول تلك المجموعة من نحو 74.6 مليار دولار خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 82.8 مليار دولار خلال عام 2017، مسجلة نسبة زيادة قدرها 11.0 بالمائة. كما ارتفعت الواردات بنحو 5.3 بالمائة لتبلغ 170.7 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع نحو 162 مليار دولار مسجلة خلال العام المقابل. على مستوى الدول فرادى فقد شهدت كل من الأردن وتونس وجيبوتي وفلسطين والقُمر والمغرب وموريتانيا ارتفاعاً في عجز الميزان التجاري خلال عام 2017 بنسب تباينت بين نحو 9 بالمائة و38.8 من الناتج المحلي الاجمالي. في حين تراجع العجز في كل من السودان ومصر ولبنان بنسب بلغت نحو 3.4 في المائة و14.8 بالمائة و25.7 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2017، الشكل (3).

**الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات (2013-2017*)**

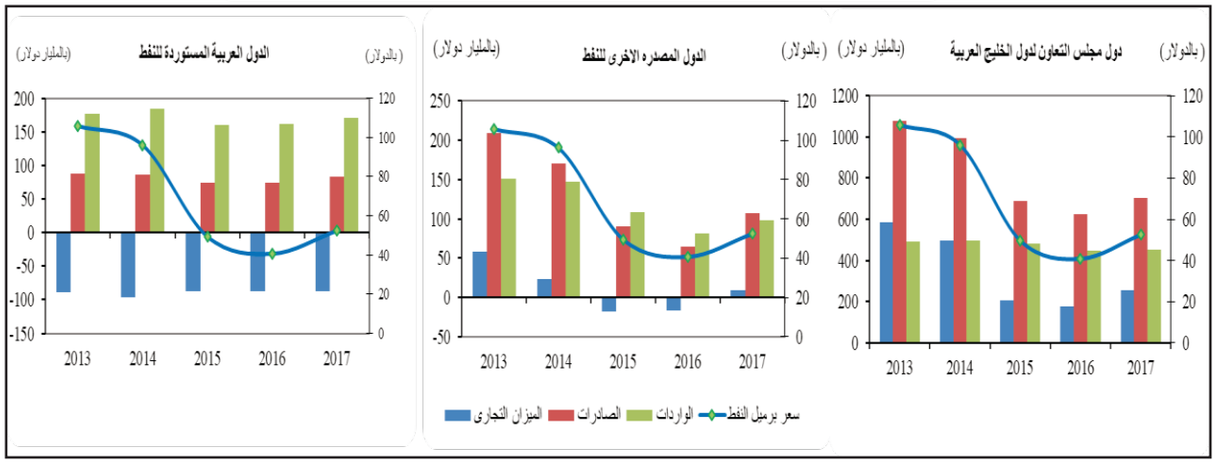


* بيانات أولية.
المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

[3] تتضمن كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسورية (لا تتوفر لها بيانات)، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

**موازين الخدمات والدخل والتحويلات**

شهد عام 2017 زيادة العجز بميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 1.8 في المائة ليبلغ نحو 68.7 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 67.5 مليار دولار محقق بعام 2016. جاء ذلك كمحصلة لأثر ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على دخل الاستثمار، إضافة الى أثر التعافي الجزئي الذي تشهده المتحصلات من بند السفر في الدول السياحية الرئيسية من الدول العربية، الملحق (1/9 "أ").

بالنسبة للتطورات في ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول العربية كمجموعات، تراجع العجز في موازين الخدمات والدخل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2017 بنحو 0.6 في المائة ليبلغ حوالي 48.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 49.0 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. يرجع ذلك لزيادة الفائض في كل من الإمارات والبحرين كنتيجة أساسية لزيادة العائد من قطاع السياحة. بينما سجلت كل من قطر والكويت انكماشاً في العجز خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. في حين اتسع العجز في السعودية، عُمان مقارنة مع عام 2016.

وعلى صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد اتسع العجز في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2017 بنسبة 32.8 بالمائة ليصل الى حوالي 24.0 مليار دولار مقابل نحو 18 مليار دولار خلال العام السابق. جاء ذلك نتيجة لاتساع العجز بميزان الخدمات والدخل خلال عام 2017 في كل دول المجموعة مقارنة بعام 2016، وذلك تماشيا مع تواصل التطورات الداخلية التي تمر بها بعض دول المجموعة.

وفيما يتعلق بالدول العربية المستوردة للنفط، فقد تحول العجز المحقق بميزان الخدمات والدخل في هذه المجموعة من الدول خلال عام 2016 والبالغ نحو 0.4 مليار دولار الى فائض قدره حوالي 4.0 مليار دولار خلال عام 2017. يُعزى ذلك بشكل أساسي لانكماش العجز في ميزان الخدمات والدخل في مصر بصورة ملحوظة، حيث بلغت نسبة الانخفاض حوالي 61.8 بالمائة ليقتصر على نحو 3 مليارات دولار خلال عام 2017 مقارنة مع عجز بلغ حوالي 7.9 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. ذلك نتيجة للتحسن الذي شهدته المتحصلات من بند السفر. بينما سجلت كل من الأردن وتونس وجيبوتي وفلسطين والمغرب زيادةً في فائض ميزان الخدمات والدخل بنسب تراوحت بين 5.3 بالمائة وحوالي 60.0 بالمائة خلال عام 2017. وشهدت السودان زيادة في العجز، في حين انكمش العجز بكل من القُمر وموريتانيا خلال عام 2017.

فيما يخص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد شهد عام 2017 انخفاض بالعجز المسجل في الدول العربية بنحو 10.2 في المائة ليبلغ نحو 75.1 مليار دولار مقارنة مع حوالي 83.7 مليار دولار يمثل عجز محقق خلال العام السابق. كنتيجة لانكماش إجمالي العجز الذي حققته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة بقيمة قدرها 3.8 مليار دولار، بما نسبته 3.0 في المائة، ليصل الى نحو 123.8 مليار دولار، والذي قابله زيادة الفائض في بقية الدول العربية بقيمة قدرها 4.8 مليار دولار، تمثل نسبتها 10.8 في المائة، ليبلغ حوالي 48.7 مليار دولار خلال عام 2017، الملحق (1/9 "ب").

بخصوص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فرادى، فقد سجلت كل من قطر وعُمان والسعودية والكويت انكماشاً في عجز صافي التحويلات الجارية في عام 2017 بنسب بلغت 0.02 بالمائة و4.8 بالمائة و6.6 بالمائة و15.4 بالمائة على التوالي، بسبب تراجع المدفوعات من التحويلات الخاصة. بينما حققت كل من البحرين والامارات اتساعاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنسب بلغت 3.1 بالمائة و5.4 بالمائة على الترتيب خلال عام 2017، ويُعزى ذلك بصفة أساسية لزيادة المدفوعات الجارية الخاصة.

أما الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد حققت خلال عام 2017 زيادة في فائض صافي التحويلات الجارية بالجزائر واليمن والعراق بنسب بلغت نحو 11.1 في المائة و15.8 بالمائة و17.7 بالمائة. بينما شهدت ليبيا ارتفاعاً في عجز صافي التحويلات الجارية بنحو 20.4 في المائة ليصل الى نحو 0.9 مليار دولار بعام 2017.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد حققت كل من جيبوتي، والسودان، وفلسطين، ومصر، والمغرب زيادةً في فائض صافي التحويلات بنسب تراوحت بين 4.4 في المائة و29.1 بالمائة خلال عام 2017. جاء ذلك بصفة رئيسية كنتيجة لارتفاع التدفقات الواردة من تحويلات العاملين والتحويلات الرسمية. هذا، وقد سجلت كل من الأردن، وتونس، والقُمر، ولبنان، وموريتانيا انكماشاً بالفائض المحقق في ميزان التحويلات الجارية خلال عام 2017 بنسب تراوحت ما بين 4.1 في المائة و17.4 في المائة مقارنة بالمستويات التي شهدها العام السابق.

## موازين الحسابات الخارجية الجارية

اسفرت المعاملات الجارية للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 عن تحول العجز المسجل بالميزان الجاري خلال العام السابق والبالغ نحو 80.6 مليار دولار الى فائض قدره 30.3 مليار دولار وذلك للمرة الأولى منذ عام 2014. يرجع ذلك لارتفاع فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة بما يزيد عن الضعف خلال عام 2017 ليبلغ نحو 174.1 مليار دولار كنتيجة أساسية للتحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. هذا، وقد بلغت نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.2 في المائة خلال عام 2017، الملحقان (1/9 "ج") و(3/9) والشكل (4).

**الشكل (4): نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2013-2017*)**

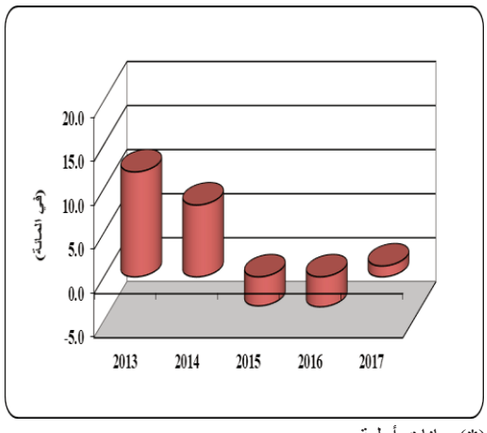


(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

على صعيد الدول كمجموعات، تحول العجز المسجل في الميزان الجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغ حوالي 2.2 مليار دولار خلال عام 2016 الى فائض بلغ نحو 80.5 مليار دولار خلال عام 2017. وجاء ذلك نتيجة لتحول العجز المحقق في كل من السعودية وقطر والكويت الى فائض بلغ نحو 2.2 في المائة و3.8 في المائة و5.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2017. في حين ارتفع الفائض في كل من البحرين والإمارات ليبلغ حوالي 1.2 في المائة و15.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2017. وفي عُمان انخفض العجز في الميزان الجاري خلال عام 2017 ليمثل حوالي 13.5 بالمائة من الناتج المحلى الاجمالي.

بالنسبة للدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تراجع العجز المسجل بميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول ليصل الى حوالي 9.6 مليار دولار خلال عام 2017، مقارنة مع عجز قدره نحو 29.7 مليار دولار خلال عام 2016. جاء ذلك كمحصلة لتحول العجز الى فائض بالميزان التجاري، وارتفاع العجز بميزان الخدمات والدخل، وزيادة الفائض المسجل في صافي التحويلات الجارية خلال عام 2017. وعلى مستوى الدول فرادى تحول العجز في الميزان الجاري في ليبيا الى فائض يمثل

حوالي 2.2 في المائة، وارتفع الفائض بالعراق ليبلغ نحو 7.3 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي. بينما تراجع العجز في الجزائر ليمثل نحو 13.1 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي خلال عام 2017. أما في اليمن فقد ارتفع العجز بالميزان الجاري خلال عام 2017 ليمثل نحو 11.6 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي، الشكل (5).

**الشكل (5): رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2016-2017*)**

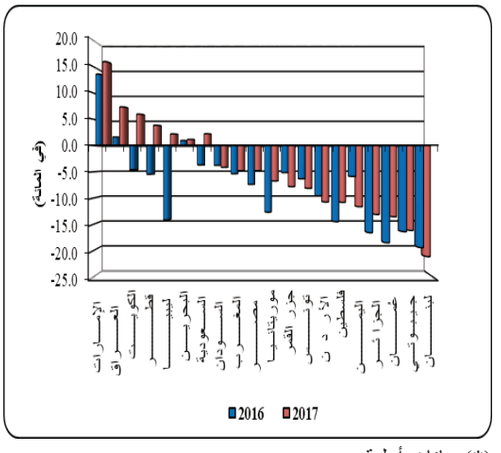


(*) بيانات أولية.
المصدر: الملحق (3/9).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجع العجز في ميزان المعاملات الجارية لهذه المجموعة من الدول خلال عام 2017 ليصل الى نحو 40.6 مليار دولار، مقابل عجز بلغ حوالي 48.7 مليار دولار خلال العام السابق. ويرجع ذلك لتراجع العجز المسجل في ميزان السلع والخدمات والدخل بنسبة 4.6 بالمائة، وزيادة الفائض في ميزان صافي التحويلات الجارية بنحو 10.6 بالمائة خلال عام 2017. وقد تراجع العجز الجاري في كل من فلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا ليسجل نسب تراوحت بين نحو 4.8 في المائة و10.8 في المائة الى الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2017. في حين شهدت كل من الأردن وتونس وجيبوتي والسودان والقُمر ولبنان خلال عام 2017 زيادة في العجز الجاري ليتفاوت بين نحو 4.1 بالمائة و21.1 بالمائة من الناتج المحلى الاجمالي.

**موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية**

تحول صافي التدفق للداخل المُسجل بموازين المعاملات المالية والرأسمالية خلال عام 2016 والبالغ نحو 146.8 مليار دولار، الى صافي تدفق للخارج بلغ حوالي 21.9 مليار دولار خلال عام 2017 ليعكس التحسن المحقق في موازين المعاملات الجارية للدول العربية. جاء ذلك كنتيجة لتحول صافي التدفق للداخل المسجل بمجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبالغ نحو 77.1 مليار دولار خلال عام 2016 الى صافي تدفق للخارج بلغ حوالي 64.3 مليار دولار خلال عام 2017.

بالنسبة لدول المجموعة فرادى، تحول صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي الى صافي تدفقات للخارج في كل من قطر والسعودية بلغت نحو 25.5 مليار دولار و9.6 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2017. كما سجلت التدفقات الداخلة في البحرين تراجعا لتصل الى حوالي 1.2 مليار دولار. وحققت عُمان ارتفاعاً في صافي قيمة التدفقات إلى الداخل بنحو 115.7 بالمائة لتبلغ حوالي 9.1 مليار دولار، هذا في حين ارتفع صافي التدفق للخارج المسجل في الكويت ليبلغ حوالي 21.9 مليار دولار خلال عام 2017. بينما شهدت الإمارات تراجعاً في صافي التدفقات للخارج خلال عام 2017 لتسجل حوالي 17.5 مليار دولار، الملحق (1/9 "ج").

على صعيد الدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد تحول صافي التدفقات الداخلة بالحساب المالي والرأسمالي المسجل خلال عام 2016 والبالغ نحو 10.4 مليار دولار الى صافي تدفق للخارج قدره حوالي 3.2 مليار دولار خلال عام 2017. فقد تحول صافي التدفقات للداخل المسجل بالحساب الرأسمالي والمالي في العراق البالغ حوالي 11.3 مليار دولار الى صافي تدفقات للخارج قدرها 3.1

مليار دولار بعام 2017. أما الجزائر فقد حققت زيادة بصافي التدفق للداخل ليبلغ حوالي 500 مليون دولار في عام 2017. بينما سجلت كل من ليبيا واليمن انخفاضاً في صافي التدفق للخارج ليبلغ حوالي 379.9 مليون دولار و200 مليون دولار خلال عام 2017.

أما بالنسبة للدول العربية المستوردة للنفط، فقد تراجع صافي التدفقات الداخلة في الحساب الرأسمالي والمالي بنسبة قدرها 23.2 بالمائة ليصل الى نحو 45.6 مليار دولار خلال عام 2017. جاء ذلك كنتيجة أساسية للانخفاض الملحوظ الذي شهده صافي التدفقات الواردة للحساب الرأسمالي والمالي في مصر والذي بلغت نسبته نحو 35.2 بالمائة ليبلغ حوالي 21.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل حوالي 33.7 مليار دولار تدفقات واردة في عام 2016.

كما سجلت كل من تونس، وفلسطين، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا انخفاض في صافي التدفقات الواردة بالحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2017 بمعدلات تراوحت بين 0.8 في المائة و18.0 في المائة مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت كل من الأردن، وجيبوتي، والسودان، والقُمر زيادة في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي بنسب تفاوتت بين 1.1 في المائة و62.8 في المائة خلال عام 2017.

كمحصلة للتطورات المذكورة في كل من الموازين الجارية والحساب الرأسمالي والمالي، فقد تراجع العجز المحقق بالميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة بنحو 58.0 بالمائة ليصل الى نحو 57.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة مع عجز كلي بلغ حوالي 137.5 مليار دولار عجز مسجل بالعام السابق، الشكل (6).

**الشكل (6): التطور في موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2013-2017)**

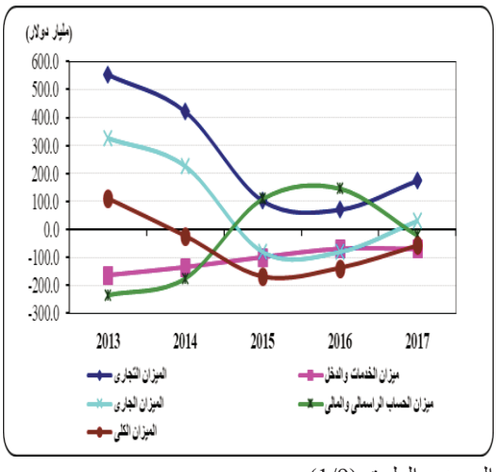


المصدر: الملحق (1/9).

## الاحتياطيات الخارجية الرسمية

شهد عام 2017 تواصل الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية الرسمية الإجمالية للدول العربية، فقد انخفضت بنحو 8.5 في المائة لتبلغ حوالي 947.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 1036.1 مليار دولار محققة خلال العام السابق. نتيجة لذلك تراجعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية، للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017، لتصل الى نحو 15.8 شهر مقارنة مع 18 شهر مسجلة بعام 2016، الملحقان (4/9) و(5/9).

بالنسبة للمجموعات الفرعية للدول العربية، فقد سجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تراجعاً في قيمة الاحتياطيات الخارجية الرسمية خلال عام 2017 بنسبة بلغت نحو 13.9 في المائة لتقتصر على حوالي 607.0 مليار دولار مقارنة مع احتياطيات قدرها 705.2 مليار دولار بالعام السابق.

جاء الانخفاض المسجل في إجمالي الاحتياطيات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كنتيجة اساسية لانخفاض الاحتياطيات في كل من السعودية وعُمان وقطر بنسب بلغت حوالي 16.7 بالمائة و20.6 في المائة و55.3 في المائة على التوالي في عام 2017. بينما شهدت كل من الكويت والبحرين والإمارات ارتفاعاً في تلك الاحتياطيات

خلال عام 2017 بنسب قدرها 7.5 في المائة و10.1 بالمائة و11.7 بالمائة على التوالي مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المُصدرة للنفط، فقد انخفضت الاحتياطيات الخارجية في تلك الدول كمجموعة خلال عام 2017 بصورة طفيفة بلغت نسبتها نحو 0.7 بالمائة لتصل الى حوالي 218.2 مليار دولار، مقارنة مع نحو 219.8 مليار دولار تمثل احتياطيات مسجلة خلال العام المقابل.

جاء ذلك نتيجة لتسجيل كل من الجزائر واليمن تراجعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2017، بنسب بلغت 10.7 في المائة و63.9 في المائة خلال عام 2017 مقارنة بالعام السابق. بينما سجلت كل من العراق وليبيا ارتفاعاً في تلك الاحتياطيات بنسب 7.3 بالمائة و12.4 بالمائة.

بخصوص الدول العربية المستوردة للنفط، فقد زاد إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة خلال عام 2017 بنسبه قدرها 10.1 بالمائة لتصل الى نحو 122.3 مليار دولار، مقارنة مع نحو 111.1 مليار دولار خلال عام 2016.

يعزى ذلك بصفة رئيسية لزيادة الاحتياطيات في كل من لبنان والقُمر وموريتانيا والمغرب والسودان وفلسطين ومصر بنسب تباينت بين نحو 0.3 في المائة و59.2 بالمائة خلال عام 2017. في حين انخفضت تلك الاحتياطيات في كل من تونس والأردن وجيبوتي بنسب بلغت نحو 3.2 بالمائة و5.1 في المائة و14.7 بالمائة على الترتيب خلال عام 2017.

أما بخصوص نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[4] ، فقد سجلت تلك النسبة خلال عام 2017 انخفاضاً في العراق لتصل الى 16.7 شهراً، والجزائر لتبلغ 23.2 شهراً، وقطر لتصل الى 5.4 شهراً. كما تراجعت في كُلٍ من الأردن، والبحرين، وتونس، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، وعُمان، والقُمر، والكويت، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن لتحقق مستويات تراوحت بين نحو 1.3 شهراً و44.8 شهراً خلال عام 2017. في حين زادت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات في ليبيا لتبلغ حوالي 94.1 شهراً.

كما سجلت كُلٍ من فلسطين، والامارات، ومصر زيادة في نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات لتحقق مستويات بلغت 0.8 شهراً و4.9 شهراً و7.6 شهراً خلال عام 2017، الملحق (5/9).

## تطورات الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم [5] في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 10.1 في المائة في عام 2017، مقارنة بزيادة بلغت 12.6 في المائة في العام 2016. وازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة [6] من حوالي 233.3 مليار دولار في نهاية عام 2016 إلى نحو 256.7 مليار دولار في نهاية عام 2017.

تعود الزيادة في المديونية إلى لجوء عدد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتلبية الاحتياجات التمويلية المتمثلة في تمويل عجز الموازنة العامة المرتفع، وتمويل عجز موازين المدفوعات، الملحق (10/9) والجدول رقم (1).

[4] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كلّ دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

[5] يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

[6] تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي، الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السودان، سورية، الصومال، عُمان، القمر، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن.

**الجدول (1)**
**الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي**
**في الدول العربية المقترضة**
**(2016- 2017)**

(مليون دولار)

| الدول | الدين العام الخارجي القائم | | خدمة الدين العام الخارجي | |
|---|---|---|---|---|
| | 2016 | 2017* | 2016 | 2017* |
| الأردن | 14,505.6 | 14,806.1 | 2,252.8 | 2,309.7 |
| تونس | 29,204.0 | 28,047.5 | 1,943.0 | 1,851.1 |
| الجزائر | 3,849.0 | 3,407.3 | 281.3 | 249.0 |
| جيبوتي | 1,621.0 | 1,814.0 | 97.3 | 108.8 |
| السودان | 45,395.8 | 47,331.0 | 83.0 | 155.5 |
| عُمان | 4,020.0 | 4,317.3 | 386.2 | 414.5 |
| القمر | 140.0 | 157.8 | 12.4 | 5.2 |
| لبنان | 27,810.0 | 30,077.0 | 4,353.0 | 4,812.0 |
| مصر | 67,322.6 | 82,884.5 | 5,658.2 | 12,194.9 |
| المغرب | 31,852.0 | 34,299.0 | 3,459.1 | 6,646.7 |
| موريتانيا | 2,300.0 | 3,198.2 | 159.6 | 207.4 |
| اليمن | 5,241.0 | 6,376.1 | 271.0 | 325.2 |
| **الدول العربية المقترضة** | **233,261.0** | **256,715.8** | **18,957.0** | **29,280.1** |

*بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

تأثرت أوضاع المديونية العامة الخارجية في الدول العربية المقترضة في عام 2017 باستمرار تداعيات التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية غير المواتية وانعكاساتها على الأوضاع المالية الداخلية، حيث تواجه معظم الدول المقترضة تحديات تمويل عجز الموازنة العامة والانفاق التنموي المتنامي، ذلك إلى جانب تبني عدد من الدول اصلاحات مالية تطلبت الدعم المالي الخارجي. من جهة أخرى أدت الحاجة الى حماية الاحتياطات الرسمية من التآكل خصوصاً في ظل ارتفاع اسعار صرف العملات الاجنبية، إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض وإصدار السندات الدولية لدعم موقف الاحتياطيات الرسمية.

على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد تباينت أوضاع المديونية العامة الخارجية. سجلت عشر دول عربية هي موريتانيا، ومصر، واليمن، والقُمر، وجيبوتي، ولبنان، والمغرب، وعُمان، والسودان، والأردن ارتفاعاً في إجمالي مديونيتها العامة الخارجية بلغ 23.5 مليار دولار في عام 2017. ويُشكل إجمالي رصيد الدين بالنسبة للدول التي ارتفع حجم مديونيتها الخارجية حوالي 80 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2017. بالنسبة للدول التي ارتفع حجم مديونيتها الخارجية، فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة ارتفاع بلغت 39.1 في المائة ليصل حجم الدين العام الخارجي لديها إلى 3.2 مليار دولار في العام 2017، فيما سجلت الأردن أدنى نسبة ارتفاع بلغت نسبته 2.1 في

المائة ليصل إلى 14.8 مليار دولار. ازدادت المديونية الخارجية لكل من مصر بنسبة 23.1 في المائة لتبلغ نحو 82.9 مليار دولار، واليمن بنسبة 21.7 في المائة لتصل إلى 6.4 مليار دولار، والقُمر بنسبة 12.7 في المائة لتصل إلى نحو 0.2 مليار دولار، وجيبوتي بنسبة 11.9 في المائة لتصل إلى نحو 1.8 مليار دولار، وسجلت كل من لبنان، والمغرب، وعُمان، والسودان، نسب نمو في حدود 8.2، و7.7، و7.4، و4.3 في المائة على التوالي لتصل مديونيتها إلى نحو 30.1، و34.3، و4.3، و47.3 مليار دولار. وترجع الزيادة الملحوظة في حجم الدين العام الخارجي في عدد من الدول العربية المقترضة إلى ارتفاع احتياجاتها لتمويل عجز الموازنة الذي وصل إلى مستويات مرتفعة نسبياً حيث بلغ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من القُمر، وعُمان، ومصر، على سبيل المثال حوالي 13.4، و10.8، و10.7، في المائة على الترتيب في عام 2017، الملحق (6/9) والجدول (1).

في المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في دولتين هي الجزائر، وتونس في عام 2017 حيث سجلت انخفاضاً وصل إلى نحو 1.6 مليار دولار. وسجلت الجزائر أعلى نسبة انخفاض في حجم الدين العام الخارجي وصلت إلى نحو 11.5 في المائة ليصل الرصيد القائم إلى نحو 3.4 مليار دولار، وسجلت تونس نسبة انخفاض بلغت 4.0 في المائة ليصل إلى نحو 28 مليار دولار.

على نحو متصل شهدت خدمة الدين العام الخارجي بالنسبة للدول العربية المقترضة كمجموعة ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2017 بنسبة بلغت 54.5 في المائة، مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 13.3 في المائة في عام 2016. وازدادت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة من حوالي 18.9 مليار دولار في نهاية عام 2016 إلى نحو 29.3 مليار دولار في نهاية عام 2017. على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ازدادت خدمة المديونية الخارجية في تسع دول تُشكل خدمة مديونيتها الخارجية حوالي 88 في المائة من إجمالي خدمة مديونية الدول المقترضة كمجموعة في عام 2017. بالنسبة للدول التي ازدادت خدمة المديونية الخارجية لديها فقد سجلت مصر أعلى نسبة ارتفاع بلغت حوالي 115.5 في المائة ليصل حجم خدمة الدين إلى نحو 12.2 مليار دولار، بينما سجلت الأردن أدنى نسبة ارتفاع بلغت 2.5 في المائة ليصل اجمالي خدمة الدين لديها إلى نحو 2.3 مليار دولار. كما ارتفعت خدمة المديونية الخارجية في كل من المغرب بنسبة 92.2 في المائة لتبلغ نحو 6.6 مليار دولار، وفي السودان بنسبة 87.4 في المائة لتبلغ نحو 0.2 مليار دولار، وفي موريتانيا بنسبة 30 في المائة لتبلغ نحو 0.2 مليار دولار، وفي اليمن بنسبة 20 في المائة لتبلغ نحو 0.3 مليار دولار، وفي جيبوتي بنسبة 11.9 في المائة لتبلغ نحو 0.1 مليار دولار، وفي لبنان بنسبة 10.5 في المائة لتبلغ نحو 4.8 مليار دولار، وفي عُمان بنسبة 7.3 في المائة لتبلغ نحو 0.4 مليار دولار، الملحق (7/9) والجدول (1).

بالمقابل تراجعت خدمة المديونية الخارجية بالنسبة لثلاث دول تُشكل خدمة مديونيتها الخارجية حوالي 12 في المائة من إجمالي خدمة مديونية الدول المقترضة كمجموعة في عام 2017. بالنسبة للدول التي انخفضت خدمة المديونية الخارجية لديها فقد سجلت القُمر نسبة انخفاض بلغت 58.6 في المائة لتصل خدمة الدين لديها إلى نحو 5.2 مليون دولار، بينما سجلت كل من الجزائر وتونس نسب انخفاض بلغت نحو 11.5، و4.7 في المائة على الترتيب لتصل خدمة الدين لديها إلى نحو 0.2، و1.9 مليار دولار في نفس العام.

### أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد باعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في الايفاء بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع

والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2017 بحوالي 4.3 نقطة مئوية، حيث وصلت إلى نحو 31 في المائة مقارنة بحوالي 26.7 في المائة في عام 2016. ويعود ذلك إلى تسارع نمو حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة والذي بلغ نحو 10.1 في المائة، مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي وصل إلى نحو 3.8 في نفس العام. بالنسبة للدول العربية المقترضة فرادى، فقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر، وعُمان، والقُمر في عام 2017 دون متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ نحو 31 في المائة. أما بالنسبة لكل من جيبوتي، وموريتانيا، وتونس، ولبنان، ومصر، والسودان، والأردن، واليمن، والمغرب فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لديها متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث سجلت جيبوتي أعلى نسبة بلغت نحو 94 في المائة، بينما سجل المغرب أدنى نسبة بلغت نحو 31.5 في المائة الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

من ناحية أخرى، فقد سجلت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 انخفاضاً بلغ في كل من السودان حوالي 3.7 نقطة مئوية لتصل إلى 38.3 في المائة، وفي الجزائر حوالي 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى 2 في المائة. كما سجلت الجزائر أدني نسبة للدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2 في المائة.

**الجدول رقم (2)**
**مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة**
**(2016 و2017*)**

(نسبة مئوية)

| الدول | الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي | | خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات | |
|---|---|---|---|---|
| | 2016 | 2017* | 2016 | 2017* |
| الأردن | 37.5 | 36.9 | 18.4 | 17.6 |
| تونس | 68.7 | 70.2 | 11.1 | 10.7 |
| الجزائر | 2.4 | 2.0 | 0.9 | 0.6 |
| جيبوتي | 89.8 | 94.0 | 20.2 | 20.7 |
| السودان | 42.0 | 38.3 | 2.7 | 3.8 |
| عُمان | 6.0 | 6.0 | 1.2 | 1.2 |
| القُمر | 24.2 | 25.4 | 10.9 | 4.9 |
| لبنان | 54.6 | 57.0 | 23.6 | 26.4 |
| مصر | 28.7 | 36.1 | 16.8 | 28.5 |
| المغرب | 30.8 | 31.5 | 8.7 | 8.6 |
| موريتانيا | 49.7 | 71.8 | 9.3 | 11.5 |
| اليمن | 21.2 | 34.0 | 17.2 | 40.6 |
| **الدول العربية المقترضة** | **26.7** | **31.0** | **9.6** | **13.7** |

*بيانات أولية.
المصدر الملحقان (8/9) و(9/9).

في المقابل، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام في بقية الدول العربية المقترضة، حيث سجلت كل من موريتانيا ارتفاعاً في هذه النسبة بلغ حوالي 22.1 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 71.8 في المائة، واليمن 12.8 نقطة مئوية لتصل إلى 34 في المائة، ومصر 7.4 نقطة مئوية لتصل إلى 36.1 في المائة، وجيبوتي 4.1 نقطة مئوية لتصل إلى 94 في المائة، ولبنان 2.5 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 57 في المائة، وتونس 1.5 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 70.2 في المائة والقُمر 1.2 نقطة مئوية لتصل إلى 25.4 في المائة، والمغرب 0.7 نقطة مئوية لتصل إلى 31.5 في المائة. وجاء ارتفاع نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدد من هذه الدول نتيجة إلى لجوئها إلى الاقتراض وإصدار سندات لاستقطاب موارد خارجية تدعم أوضاعها المالية في ظل عدم تسارع وتيرة نمو الموارد العامة بالقدر الذي يموّل الانفاق التنموي المتنامي.

فيما يتعلق بنسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2017 بحوالي 4.1 نقطة مئوية بنسبة تصل إلى 42.8 في المائة مقارنة بنحو 22.3 في عام 2016. جاء ذلك كمحصلة لتسارع نمو خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة في عام 2017 والذي بلغ 54.5 في المائة مقارنة بنمو صادرات السلع والخدمات لهذه الدول والذي بلغ نحو 17.4 في المائة في نفس العام. بالنسبة للدول العربية المقترضة فرادى، فقد تجاوزت نسبة المؤشر المُسجلة في كل من اليمن، ومصر، ولبنان، وجيبوتي، والأردن في عام 2017، متوسط الدول العربية المقترضة كمجموعة والبالغ نحو 13.7 في المائة، في حين انخفضت دونه في بقية الدول المقترضة بنسب تراوحت بين 11.5 في المائة في موريتانيا ونحو 0.6 في المائة في الجزائر في نفس العام. وسجلت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2017 ارتفاعاً في كل من اليمن بلغ نحو 23.5 نقطة مئوية لتصل إلى 40.6 في المائة، ومصر بلغ 11.7 نقطة مئوية لتصل إلى 28.5 في المائة، وموريتانيا بلغ نحو 2.2 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 11.5 في المائة، والسودان 1.1 نقطة مئوية لتصل إلى 3.8 في المائة، وانخفضت بأقل من نقطة مئوية في كل من جيبوتي، وعُمان لتصل إلى نحو 20.7، و1.2 في المائة على الترتيب، حيث لايزال اليمن من بين الدول العربية المقترضة يتحمل العبء الأكبر في خدمة المديونية الخارجية على حصيلة صادراته بنسبة تصل إلى 40.6 في المائة وهو ما يُعزى إلى شبه توقف أنشطة التصدير لاسيما فيما يتعلق بصادرات النفط بما يعكس الأوضاع الداخلية التي تشهدها اليمن، الملحق (9/9).

من جانب آخر، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات خلال نفس العام في كل من القُمر، وتونس، والجزائر، والمغرب، لتسجل تراجعاً بلغ في القُمر نحو 6 نقاط مئوية لتصل إلى نحو 4.9 في المائة، وتونس 0.4 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 10.7 في المائة، والجزائر 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 0.6 في المائة، والمغرب 0.1 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 8.6 في المائة.

### تطورات أسعار الصرف العربية[7]

تأثرت العملات العربية بالتطورات في أسعار صرف العملات الرئيسية العالمية خلال عام 2017، لا سيما في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار وذلك على الرغم من اتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بنحو 75 نقطة أساس خلال العام وتفضيل البنك المركزي الأوروبي في المقابل الإبقاء على سعر الفائدة عند مستويات صفرية.

---

(7) تربط تسع دول عربية عملاتها بالدولار (السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعُمان والأردن والعراق ولبنان وجيبوتي)، ودولتان بوحدة حقوق السحب الخاصة (سورية وليبيا)، ودولة بسلة من العملات (الكويت). في حين تتبنى دولتان عربيتان نظماً ثابتة للصرف مقابل اليورو أو مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو (المغرب والقُمر). وتتبنى سبع دول عربية نظماً مرنة لأسعار الصرف تتمثل في (الجزائر وتونس ومصر والسودان واليمن وموريتانيا والصومال)، الملحق (10/9).

فرغم تباين توجهات أسعار الفائدة ومسارات النمو الاقتصادي ما بين الاقتصادات المتقدمة، لم يستطع الدولار الأمريكي أن يواصل مكاسبه المحققة أمام العملات الأخرى خلال عام 2017 مسجلاً أسوأ أداء له مقابل عدد من العملات الرئيسيةً من بينها اليورو والين الياباني والجنيه الاسترليني خلال أربع عشرة عاماً في ضوء تحسن اقتصادات عدد منها لاسيما منطقة اليورو. سجل مؤشر سعر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية الأخرى U.S. Dollar Index تراجعاً بنسبة 14 في المائة عام 2017.

في ضوء تلك التطورات استقرت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار خلال العام مع تدخلات من بعض البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على نظم أسعار الصرف الثابتة في هذه البلدان، الملحق (11/9).

في المقابل، تراجعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو خلال عام 2017 بما يعكس تراجع قيمة الدولار مقابل اليورو، حيث تراجعت قيمة عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 1.70 في المائة و1.80 في المائة، فيما انخفضت قيمة الدينار الكويتي المُثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 2.23 في المائة خلال العام.

كذلك تراجعت قيمة كل من الليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة تراوحت بين 1.49 في المائة و1.87 في المائة. في المقابل ارتفعت قيمة الدينار العراقي مقابل اليورو بنسبة طفيفة بلغت 0.20 في المائة خلال عام 2017، الملحق (12/9).

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد سجل الدينار الليبي تراجعاً طفيفاً مقابل الدولار بنسبة 0.25 في المائة، فيما انخفضت قيمته مقابل اليورو بنسبة 3.24 في المائة.

فيما يتعلق بالعملات المثبتة مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدرهم المغربي ارتفاعاً مقابل الدولار بنسبة 1.18 في المائة، وانخفض الدرهم المغربي مقابل اليورو بنسبة 0.66 في المائة.

يشار إلى أن البنك المركزي المغربي يدرس في الأجل المتوسط إمكانية زيادة مستويات مرونة سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات المغربية وتعزيز قدرة الاقتصاد المحلي على مواجهة الصدمات الخارجية، الملحق (11/9) و(12/9).

فيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المُدار أو الحر)، سجلت قيمة الجنيه المصري أكبر معدل تراجع مقابل الدولار حيث فقد الجنيه خلال عام 2017 نحو 77.4 في المائة من قيمته المسجلة عام 2016، حيث بلغ متوسط سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي نحو 17.80 جنيه للدولار خلال عام 2017 مقابل 10 جنيهات للدولار للمتوسط المسجل عام 2016 في ظل اتجاه الحكومة إلى تحرير سياسة سعر الصرف بهدف دعم تنافسية الصادرات والقضاء على الاختلالات في أسواق الصرف الأجنبي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الإطار رقم (1).

من جهة أخرى، شهد أيضاً الدينار التونسي تراجعاً مقابل الدولار بنسبة 12.6 في المائة خلال عام 2017 بما يعكس الضغوطات التي واجهت الميزان التجاري الذي سجل عجزاً كبيراً بقيمة 15.2 مليار دينار[8]. كذلك انخفضت قيمة الجنيه السوداني بنسبة 7.6 في المائة مقابل الدولار وتراجعت قيمة الأوقية الموريتانية والدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.6 في المائة و1.4 في المائة على التوالي خلال عام 2017، الملحق (11/9).

[8] البنك المركزي التونسي، (2018). "نشرة الظرف الاقتصادي"، يناير.

## إطار رقم (1)
## تحرير سعر صرف العملة المحلية في مصر

تطبق **مصر** برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي في إطار تسهيل ممتد مع صندوق النقد الدولي بقيمة 12 مليار دولار تمتد فترة تنفيذه خلال الفترة (2016-2019). يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد وتعزيز مناخ الأعمال وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع. يتضمن البرنامج ثلاثة محاور رئيسية من سياسات الإصلاح تتمثل في:

- إصلاحات لاستعادة الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات الاقتصادية ومن أهمها ارتفاع عجز الموازنة العامة، ومعدلات التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات.
- إصلاحات هيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير. يأتي ذلك من خلال العمل على إصلاح مناخ الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تنفيذ برامج وحوافز لمساندة الصادرات، وتشجيع الصناعات التحويلية والاستمرار في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- إصلاحات لشبكات الأمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الحماية والرعاية اللائقة لجميع شرائح المجتمع وخاصة الطبقات الأقل دخلاً والأولى بالرعاية.

في إطار هذا البرنامج تم تبني عدد من التدابير الإصلاحية التي شملت إصلاحات نظم دعم الطاقة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة، وإصلاح نظام الخدمة المدنية، وإصدار عدد من القوانين مثل قانون تسوية المنازعات الضريبية وقانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، والانتهاء من إعداد مسودة قانون جديد للإفلاس وتصفية المشروعات المتعثرة بما يتفق مع المعايير الدولية وإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، إضافة إلى تحرير سعر صرف العملة المحلية بداية من شهر نوفمبر من عام 2016. على ضوء قرار تحرير سعر الصرف ارتفع سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى 17.8 جنيه للدولار خلال عام 2017 مقابل 10 جنيهات للدولار خلال عام 2016، وهو ما يعني تراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار بنسبة 77.4 في المائة. ساهم قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف نهاية عام 2016 في القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي، وساعد إضافةً إلى التدابير المُشار إليها في احتواء جانباً من الاختلالات الاقتصادية وتعزيز الثقة في مناخ الأعمال ومساندة أنشطة الاستثمار والتصدير. في هذا الصدد، تشير الإحصاءات إلى استفادة أنشطة الاستثمار والتصدير من الإصلاحات السابق الإشارة إليها ولاسيما فيما يتعلق بإصلاحات زيادة مستويات مرونة نظام سعر الصرف حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات المُنفذة خلال العام المالي 2016-2017 بنسبة 31 في المائة، فيما نمت الصادرات بنسبة 19.3 في المائة خلال التسعة أشهر الأولى من هذا العام بما يعكس كل من الزيادة في الصادرات غير النفطية بفعل الأثر الإيجابي لتحرير سعر الصرف، وكذلك الصادرات النفطية مع تحسن أسعاره في الأسواق الدولية[9].

**شكل رقم (7): تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار**
**(2013 – 2017)**

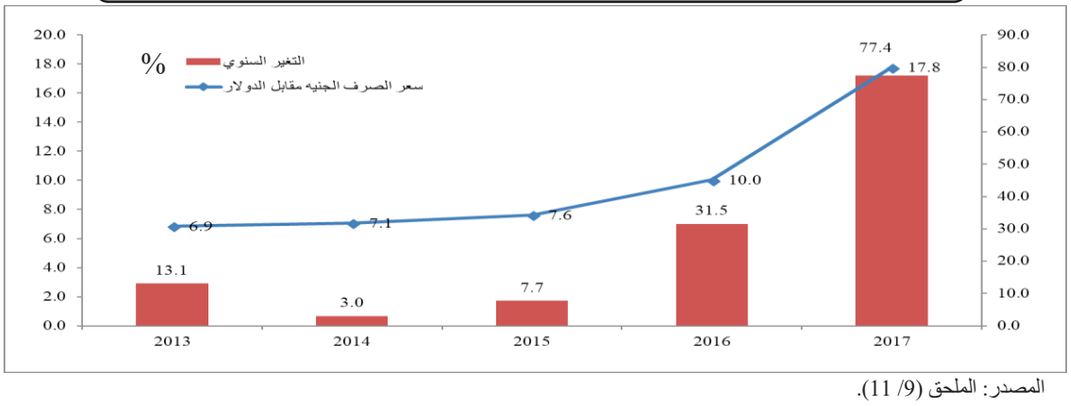


المصدر: الملحق (9/ 11).

[9] البنك المركزي المصري، مصر، (2017). "تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد المصري"، يوليو-مارس 2017/2016، العدد 57.

من جانب آخر، سجلت أسعار صرف معظم العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تراجعاً مقابل اليورو. وسجل كل من الجنيه المصري والدينار التونسي أكبر تراجع مقابل اليورو خلال العام بنسب بلغت 81 في المائة و15 في المائة على التوالي، يليهما الجنيه السوداني بنسبة تراجع بلغت 4.6 في المائة، بينما ارتفعت قيمة الريال اليمني مقابل اليورو بنسبة 9.13 في المائة خلال العام، الملحق (12/9).

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات اثنتي عشرة دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2017 نتيجة الارتفاع المسجل في قيمة اليورو خلال العام. تمثلت معظم الارتفاعات في العملات المثبتة بالدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في عملات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة نحو 0.25 في المائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمُثبت مقابل سلة من العملات تراجعاً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 0.15 في المائة، بينما ارتفعت قيمة الدرهم المغربي المُثبت مقابل سلة من العملات يغلب عليها اليورو بنسبة 1.4 في المائة مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة.

أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نُظماً مرنة لأسعار الصرف، فقد تراجعت قيمة معظم هذه الدول أمام وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2017. سجل الجنيه المصري أكبر نسبة تراجع في قيمته مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة منخفضاً بنحو 77 في المائة، يليه الدينار التونسي الذي انخفض بنسبة 12.4 في المائة، ثم الجنيه السوداني الذي تراجعت قيمته مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 7.3 في المائة عام 2017. من جانب آخر، تراجعت قيمة الدينار الجزائري والأوقية الموريتانية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة بلغ 1.2 في المائة و1.3 في المائة على التوالي، الملحق (13/9).

فيما يتعلق بالاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة (2013-2017) فقد سجلت عملات عشر دول عربية غير مثبتة بالدولار تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة. وكانت أكبر نسبة تراجع مسجلة من قبل الجنيه المصري الذي انخفضت قيمته مقابل الدولار بنسبة تقارب 26.9 في المائة خلال الفترة، يليه الدينار التونسي والريال اليمني بتراجع نسبته 10.5 في المائة، و9.4 في المائة على التوالي، ثم الجنيه السوداني والدينار الجزائري بنسبة 8.9 في المائة و8.7 في المائة على التوالي. بينما تراجعت عملات المغرب وموريتانيا والقُمر وليبيا بنسبة مقابل الدولار بنسبة تراوحت ما بين 2.3 في المائة و4.5 في المائة خلال الفترة، الشكل (8) والملحق (11/9).

**الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2017 ومتوسط الفترة (2013-2017)**

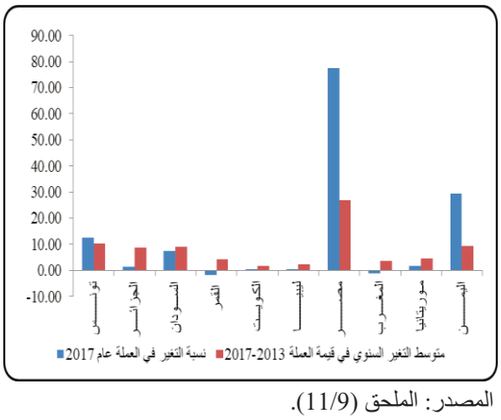


المصدر: الملحق (11/9).

بالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل اليورو خلال الفترة (2013-2017)، فقد تحسنت قيمة عملات ثلاثة

عشرة دولة عربية مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تراوحت بين 0.58 في المائة و4.12 في المائة. في المقابل تراجعت قيمة خمس عملات عربية مقابل اليورو خلال نفس الفترة. جاء على رأس هذه العملات الجنيه المصري بانخفاض نسبته 21.6 في المائة مقابل اليورو، الشكل (9) والملحق (12/9).

**الشكل (9): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2017 ومتوسط الفترة (2017 – 2013)**

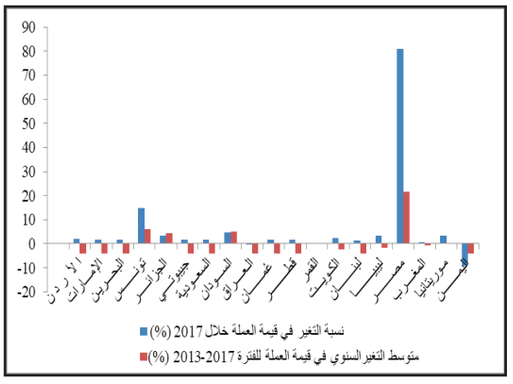


المصدر: الملحق (12/9)

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو ثمان دول عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2017، وهو ما يُعزى إما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى تراجع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية (تحسن قيمة العملة المحلية لا سيما العملات المرتبطة بالدولار) أو الأثرين معاً.

سجل الجنيه السوداني أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة بلغت 23.5 في المائة. في المقابل، انخفضت أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة في تسع دول عربية، وسجل الجنيه المصري أكبر نسبة تراجع في أسعار الصرف الحقيقية الفعالة بلغت 32.7 في المائة بما يعكس تحسن مستويات التنافسية.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة للعملات العربية خلال الفترة (2013-2017)، سجلت معظم العملات العربية (ثلاثة عشرة عملة) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة (تراجع مستويات التنافسية). سجل الجنيه السوداني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة للعام الرابع على التوالي بنسبة بلغت 13.7 في المائة، في حين سجلت خمس عملات عربية تراجعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة (تحسن مستويات التنافسية)، جاء على رأسها الجنيه المصري بنسبة انخفاض بلغت 4.7 في المائة خلال الفترة (2013-2017)، الشكل (10) والملحق (14/9).

**الشكل (10): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة لعام 2017 ومتوسط الفترة (2013-2017)**

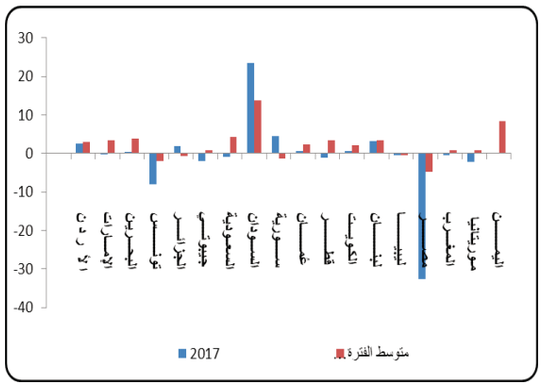


المصدر: الملحق (14/9)